٦٧

قائمة الرافدين

برئاسة النائب يونادم يوسف كنا

انتخابات برلمان اقليم كردستان العراق

قائمة الرافدين تحرص على تطوير عملية التعليم السرياني من خلال افتتاح اقسام اللغة في المعاهد والجامعات

بهرا الضياء

5 مقالات

Bahra No 495. Sun. 12 Jul 2009

العدد ٤٩٥- الاحد ١٢ تموز ٢٠٠٩م-٦٧٥٩ آ

لماذا قائمة الرافدين؟

ابو راميل

لقد شدني هذا العنوان وهو لاحد الزملاء حيث كان يعد ريبورتاجا عن قائمة الرافدين وارتأيت ان احاول اعطاء العنوان حقه وللرافدين ما تستحقه حيث انتخابات اقليم كوردستان العراق على الابواب والمواطن ان كان كرديا ام "كلدانيا سريانيا اشوريا" او تركمانيا فمطلوب منه الادلاء بصوته اولا واخرا قبل كل شيء لان صوته سيكون حجر الزاوية وسيغير التاريخ وسيغير التقليد الاعتيادي الذي مل المواطن منه وسيدخل تاريخا جديدا ومن اوسع ابوابه ورؤية ونظرة جديدة ويوما جديدا و"نفسا" جديدا وشراكة و علاقات ونظرة جديدة.

لماذا قائمة الرافدين؟ ولماذا لايتم اختيار قائمة اخرى؟ لنسأل اولا من يملك قائمة الرافدين؟ اي هل يملكها شخص ما مثل العلامات التجارية؟ نسأل هذا لاننا في وطن علمتنا السياسة الاقصائية او الشوفينية وخصوصا سياسات وابداعات النظام البائد و'من يرثونه' في ذلك المجال باستباحة كل ما موجود لشعب ما او لكيان ما واستملاكه وتنصيب نفسه وصيا عليهم. لنسأل مرة اخرى من يملك قائمة الرافدين؟ الجواب انا وانت وهم وهؤلاء واولائك وكل كلداني سرياني اشوري فقائمة الرافدين او الحركة ليست لاحد كما انها ليست علامة مسجلة اليوم باسم فلان وغدا يستبدل بعلامة اخرى وعنوان اخر كما عودنا اصحاب الدكاكين القومية. وليسأل المواطن نفسه.. هل ان الاخرين احرار مثلما هم في الرافدين؟ هل يستطيع الاخرون توجيه وتسيير حياتهم النضالية و'العادية الاجتماعية ربما" كما هم في قائمة الرافدين؟ لمن يعود القرار السياسي في القوائم الاخرى؟ هل القرار المصيري كاقرار وحدة شعبنا او اتحاده مع احزاب قومية او انضمامه او لا الى اقليم او الى المركز "ربما " هو في اياديهم؟

هل القرار في القوائم الاخرى يؤخذ امام الجمهور ام خلف الكواليس؟ من الذي يرسم سياسة القوائم الاخرى؟ هل هم من ابناء شعبنا ام من الاخرين ؟ ليسأل المواطن اين الذين فازوا في الموصل في الانتخابات السابقة؟ هل هم مع اهلنا في الموصل؟ هل هم حقا قاموا بتمثيل شعبنا ام مثلوا قوميات اخرى؟ ليسأل المواطن نفسه لماذا القوائم الاخرى؟ هل هي للبكاء على هذا الشعب ام على "الهريسة؟" من الذي يدفع دائما للخروج بهذه القوائم؟ في عام ١٩٩٢ لم يكن هناك حزب او تنظيم او اية منظمة سياسية او غير سياسية، وعلى اثرها تم خلق واستحداث قوائم لشعبنا وبجرة قلم كانت هناك 'في ليلة وضحاها' قائمة مسيحي كردستان وقائمة المسيحيين الموحدة 'وهي الاهون قائمة كلدواشور'، ليس الا .. فقط .. ليقول المواطن الكلداني السرياني الاشوري ان هناك اكثر من حزب واحد في الانتخابات وليست فقط الحركة حالهم حال القوميات الاخرى وكما نجد السؤال المطروح 'اليوم' من قبل ابناء شعبنا.. لماذا لاتتوحد الاحزاب القومية لشعبنا؟ وهذا هو المطلوب جعل الجمهور في حالة مراوحة في دوامة هذا 'السؤال' من غير جواب..، والحقيقة وقياسا للمعايير الاخلاقية والمبدئية في تشكيل الاحزاب والكيانات لن نجد ان هناك احزابا حقيقية وهي انية ومرحلية وتتغير مع المتغيرات السياسية واحتياجات اسياد هذه الاحزاب.

اذا السؤال التالي لماذا نجد بين الفينة والاخرى ظهور و-عدم بروز- احزاب وقوائم وكيانات اخرى على السطح ؟ من الذي يمول؟ من الذي يصنع ؟ من الذي يوجه؟ ولماذا الحاجة الى صنع احزاب وهمية لشعبنا؟ ولماذا لم تظهر من قبل 'قبل وجود قائمة الرافدين او قبل وجود الحركة الديمقراطية الاشورية'؟ ما هو المخيف في وجود الحركة؟ ما هو غير الاعتيادي و غير الطبيعي في وجود الحركة؟ ولكن لنسلم بالمبدأ الذي يقول انه امر طبيعي وجود اكثر من حزب قومي واحد لشعبنا.. ولكن لماذا لم تظهر احزاب قومية تؤمن بالوحدة وتتجرع علقم القرار المستقل الذي تؤمن به الحركة منذ اليوم الاول للتأسيس ومازالت على الدرب.

عند النظر الى التاريخ برمته بدءا من تأسيس الحركة الى يومنا هذا.. تأسست في احلك الظروف واقساها واصعب الفترات في تاريخ العراق الاسود عام ١٩٧٩ .. كفاح مسلح في الثمانينات في جبال عصية وصعبة وحياة لم يالفها الثوار من قبل.. اعدامات لقادة ومؤسسين في بغداد.. اعتقالات بالعشرات في كركوك وبغداد والموصل ودهوك والبصرة ولسنوات عديدة.. مشاركة مع الفصائل العراقية والكردستانية في تأسيس جبهات عديدة ضد الدكتاتورية والشوفينية.. وانعدام الدعم المادي والمعنوي والذي هو متوفر لدى الاخرين وبكل سهولة... فضلا عن المساهمة ومع الامكانات المتواضعة في بناء القرى واعادة ابنائها المشردين عن رغبة وطيب خاطر وبناء الكنائس والذي بدا العمل عام ١٩٩٢ مع بدء التغيير في قرانا في دهوك واربيل.. وليس قسرا وجعلها امرا واقعا كما حدث بعد عام ٢٠٠٣ في عملية اجتثاث شعبنا من الموصل وبغداد وكركوك وبناء دور له في قرانا وتركهم من دون رعاية واهتمام.

وما يزيدنا فخرا وصول مشروع التعليم السرياني الى اوجه وارتقائه وتطوره يوما اثر اخر وحيث اننا نحتفل اليوم بتخرج الدفعة الثانية من طلبة قسم اللغة السريانية في كلية اللغات في جامعة بغداد.

اذا .. لماذا قائمة الرافدين؟ ولماذا..لا.. للقوائم الاخرى؟ هذا ما نتركه لجمهورنا الحبيب في كل مكان اليوم وغدا وفي كل حين. لماذا الرافدين؟ ولماذا..لا.. للقوائم الاخرى؟ هذا ما نتركه لجمهورنا الحبيب في كل مكان اليوم وغدا وفي كل حين.

في التربية والثقافة السياسية...

حول مفهوم الديالكتيك

بقلم: خوشابا سولاقا

ان الانسان بحاجة دائما وابدا لأن يعرف ويفهم مايحصل من التغيرات والتطورات والتحولات الكيفية والكمية في الطبيعة والحياة الاجتماعية وفي الفكر، لكي يتمكن من ان يكون له فكره ورأي وموقف من كل ما يحصل من حوله، لأن ذلك سنة الحياة وقانون تطور المعرفة الانسانية المتصاعدة. ولكن ذلك لايحصل اذا لم يكن للانسان منطق محدد واداة تنسجم مع ذلك المنطق لتحليل كل ما يحصل بموجبها، وهذا المنطق يقود الانسان الى المعرفة العلمية واكتشاف القوانين الاساسية للحركة والتغير والتطور والتحول الكيفي والكمي. إن معرفة هذه القوانين هي وحدها التي تمكن الانسان من التصدي لأفعال الطبيعة بما يحصل من التغيرات والتحولات الكيفية والكمية والتي تنعكس سلباً او إيجابا على حياته الاجتماعية، ومن ثم تحدي قوى الطبيعة وتطويعها وتسخيرها لصالح تطوير حياته في مختلف مجالات وحقول الحياة الاجتماعية.

وليس ماحصل من الاكتشافات والاختراعات العلمية إلا نتيجة لابداعات الانسان بعد معرفته واكتشافه لقوانين التغير والتطور. وليس ما حصل من التطور والتقدم التكنلوجي في مجال الطيران والفضاء وعلى سبيل المثل لا الحصر إلا نتيجة إستغلال الانسان لفعل قانون "الفعل ورد الفعل" الذي اكتشفه وصاغ معادلاته الرياضية العالم الفيزيائي الانكليزي الكبير "إسحق نيوتن". وهناك الكثير الكثير من هذه الامثلة التي اغنت الحضارة الانسانية بالانجازات الكبيرة والتحولات الكيفية والكمية والتي جعلت هذا العالم يبدو لمن يسكن عليه كأنه قرية صغيرة، وذلك لسهولة وسعة وسائل ووسائط النقل والاتصال بين ابناء البشرية في جميع أجزائه.. كل هذه المقدمة سقتها لغرض تعريف القاريء الكريم بأهمية معرفة قوانين التغير والتحول والتطور وفعل آليات عملها في الطبيعة والمجتمع والفكر من أجل تحديد الكيفية التي من خلالها يتم التعامل معها وبالتالي تسخيرها ووضعها في خدمة الانسان.

وموضوعنا هذا هو أحد أهم مفاهيم المنطق لاكتشاف هذه القوانين التي نحن بصدد معرفتها.

"فالديالكتيك او الجدل هو منطق جديد يستكمل ويواجه منطق أرسطو القديم، يقوم على أساس الحركة بدلا من الثبات كما في منطق أرسطو، وترجع بدايته الى الفيلسوف الاغريقي (هيراقليدس). ويقوم هذا المنطق على قوانين التداخل والحركة بين الأشياء في الطبيعة والمجتمع، وعلى التحول من الكم الى الكيف والتناقض، أي صراع المتناقضات أي صراع الأضداد" هذه هي فلسفة منطق الديالكتيك.

الديالكتيك أو الجدل كان في البداية تعبير عن الحوار الذي يقوم بين المتنازعين حول رأي من الآراء، كما كان بعض الفلاسفة القدماء يستخدمونه للتعبير عن المراحل المتدرجة للمعرفة. إلا أن الديالكتيك أصبح فيما بعد تعبيراً عن منطق جديد في مواجهة منطق "أرسطو" القديم؛ حيث كان منطق أرسطو يقوم أساسا على دراسة اشكال الفكر وقواعد استخلاص النتائج من المقدمات، فأن منطق الديالكتيك هو دراسة محتوى الفكر نفسه لا شكله، وهو كذلك دراسة القوانين الأساسية للتغير والحركة والتداخل في الطبيعة والمجتمع على السواء. فأذا كان منطق أرسطو يقوم على الثبات، فأن منطق الديالكتيك يقوم على الحركة. وإذا كان منطق أرسطو يقول بأن كل شيء هو نفسه ولا يمكن أن يكون نقيضه في الوقت نفسه، فأن منطق الديالكتيك يقول بالتناقض أساساً في نسيج الأشياء نفسها، حيث أن كل شيء يحمل في نفسه نقيضه، أي عندما يولد الشيء يولد معه نقيضه، وبذلك تكون الأشياء في حالة تحول وتغير دائمين، والتناقض هو قانون تحولها وتغيرها. وقد نجد بداية لهذا التفكير الديالكتيكي في الفلسفة الاغريقية القديمة عند الفيلسوف "هيراقليدس" كما نوهنا الى ذلك، كما نجد جوانب منه في الفلسفة الاوربية الحديثة عند ديكارت الفرنسي وسبينوزا الدنماركي وكذلك عند الفيلسوف الالماني الكبير عمانوئيل كانت وخاصة في نظريته الخاصة بنشأة المجموعة الشمسية وتطورها. إلا أن المنطق الديالكتيكي الحديث بدأ عند الفيلسوف الالماني "هيجل" فكان بذلك المنطق الديالكتيكي الهيجلي هو أول منهج فلسفي لدراسة الظواهر الطبيعية والأنسانية دراسة ديناميكية متطورة. وكان الديالكتيك الهيجلي جزءا من فلسفته المثالية القائمة على أساس أن الروح المطلقة الكلية هي جوهر للوجود، هكذا أصبح الديالكتيك الهيجلي ديالكتيكا مثاليا في جوهره.

ومن بعد هيجل تسلح كل من كارل ماركس وفريدريك إنجلس بالديالكتيك الهيجلي ومادية الفيلسوف فيورباخ وطوراه وأقاماه على أساس مادي وبذلك نشأت المادية الديالكتيكية أي المادية الجدلية، التي هي علم القوانين العامة الأساسية للتطور في الطبيعة والمجتمع والفكر الأنساني الخلاق. وهكذا اصبحت المادية الديالكتيكية أحد الأسس الثلاثة التي تقوم عليها النظرية الماركسية والاشتراكية العلمية والشيوعية الى جانب "المادية التاريخية" التي تبحث في قوانين تطور المجتمع الأنساني، و"الاقتصاد السياسي" الذي يبحث في شؤون تطور الاقتصاد. وعلى ضوء ما تقدم نستطيع أن نلخص المبادئ العامة لمنطق الديالكتيك في النقاط الآتية:

1- كل شيء متداخل ومتشابك مؤثر ومتأثر بكل شيء آخر. وذلك على خلاف المنطق الشكلي والفلسفة الميتافيزيقية أي فلسفة ما وراء الطبيعة أو الفلسفة المثالية، اللذين يعزلان الأشياء عن بعضها البعض.

2- إن كل شيء في حالة تغير وحركة وصيرورة. وهذا على خلاف النظرة السكونية الثبوتية التي تتبناها الفلسفات الشكلية والميتافيزيقية المثالية.

3- التغيرات الكيفية هي نتيجة حتمية لتغيرات كمية، كما أنها تؤدي كذلك الى إحداث تغييرات كمية. والتغييرات الكيفية تتم في شكل طفرة. إلا أن هذه الطفرة لاتحسب بالزمن، فقد تتم في دقائق، وقد تستغرق سنوات.

4- التناقض وصراع الاضداد هو نسيج وطبيعة الأشياء فكل شيء يحمل في داخله جانبا إيجابيا وآخر سلبيا. هناك في كل شيء جانب ينمو وآخر يموت. وهذا المبدأ هو جوهر الحركة الديالكتيكية كلها في الحياة الطبيعية أو في الحياة الأجتماعية.

5- أما المبدأ الأخير في المنطق الديالكتيكي فهو مبدأ نفي النفي الذي يحدد مسار العملية الديالكتيكية في تطور وتغير وتحول الأشياء، فهناك الموضوع ثم هناك نقيض هذا الموضوع أو نفيه. ثم هناك نقيض هذا النقيض أو نفي النفي. فكل شيء نتيجة لسبب ما وتلك النتيجة تتحول وتصبح سببا لنتيجة جديدة وهكذا تتوالى الدورة وهي سنة من سنن الطبيعة. مثلا النظام العبودي كان نفيا للنظام المشاعي والنظام الاقطاعي نفي للنظام العبودي والنظام الرأسمالي نفي للنظام الاقطاعي، والنظام الاشتراكي نفي للنظام الرأسمالي والنظام الرأسمالي الليبرالي الحر نفي للنظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي البرجوازي معا في هذه الدورة دورة تطور وتحول الأنظمة الاجتماعية في عملية تطور المجتمع البشري عبر مراحله التاريخية فأن كل نظام هو نفي للنظام الذي قبله ونفي النفي للنظام الذي قبل قبله. وكل نظام هو نتيجة للتناقضات الموجودة والتي تحصل في النظام الذي قبله، وفي نفس الوقت يصبح سببا لولادة النظام الذي يليه وهكذا دواليك. والنفي في هذا المبدأ لا يعني الألغاء وإنما يعني التجاوز والتخطي أي الأنتقال من مستوى أدنى في سلم التطور والتقدم الى مستوى أرقى كما ونوعاً مع الاحتفاظ بكل ماهو متقدم وإيجابي وقابل للتطوير الى ماهو أرقى.

لقد سبق لي وإن كتبت مقالا بعنوان 'في التربية والثقافة السياسية حول مفهوم الدولة' في هذه الصحيفة قبل مدة ليست بالطويلة، بينت فيه بأنه ليس هناك في التاريخ أي شكل للدولة الحيادية غير المنحازة لصالح جهة ضد جهة أخرى بسبب وجود صراع على المصالح بين شرائح وطبقات المجتمع وبالتالي فأن مؤسسة الدولة أزلية لا تنتفي الحاجة الى وجودها كقوة مسيطرة وموجهة وحامية ومنظمة للمجتمع تحت شرعية القانون والدستور. وكذلك معروف لدى الكل من المعنيين بالشأن السياسي بأن السياسة هي وسيلة للدفاع عن المصالح حيث كانت كذلك على طول إمتداد التاريخ البشري في كل مراحله التاريخية.

وهذا ما يشير ويؤكد على وجود علاقة جدلية بين السياسة كوسيلة والدولة كغاية. عليه طالما أن المصالح متغيرة بشكل مستمر ودائم، عليه فأن السياسة كوسيلة لحماية هذه المصالح، هي الأخرى يجب أن تكون متغيرة.وهنا هو بيت القصيد من هذا المقال، أنه على الذين يتعاطون مع العمل السياسي لتحقيق أهداف إستراتيجية على أي مستوى كان.

عليهم أن يفهموا وأن يستوعبوا بعمق وإدراك المنطق الديالكتيكي، وأن يكون معيارهم يهتدون به لتقييم وتحليل الأحداث المستجدة والتعامل معها، وأن يدركوا جيداً بأنه ليس هناك شيء ثابت في السياسة كتكتيك في تحقيق الاهداف الاستراتيجية، وأن لا تكون السياسة عبارة عن ممارسات كردود أفعال على أحداث آنية تحصل بين حين وآخر هنا وهناك، بل أن تكون ممارسات مدروسة وموزونة وفق المنطق الديالكتيكي لكي تكون نتائجها مثمرة ومفيدة لخدمة تحقيق الاهداف الاستراتيجية.

الأقليات في انتخابات برلمان كردستان.. الرقم الأسهل والأهم

جورج هسدو

أقر برلمان إقليم كردستان العراق أحد عشر مقعدا للأقليات من مجموع مئة وأحد عشر مقعدا للدورة النيابية القادمة والتي ستجرى في الخامس والعشرين من تموز الجاري، والمقاعد التي أقرت بنظام الكوتة أو الخصوصية القومية والدينية موزعة بين التركمان والكلدان الآشوريين السريان والأرمن، بحيث تكون خمسة مقاعد للتركمان وخمسة للكلدان الآشوريين السريان وواحد للأرمن.. وإذا ما التزمنا الرقعة الجغرافية الحالية لإقليم كردستان والتي ستشهد الانتخابات أو التي من حق مواطنيها المشاركة بالترشيح والتصويت فيها، فأنها ستتمحور بين المحافظات الثلاث 'أربيل، السليمانية ودهوك'.. ومن السهولة على المطلع على أعداد وأرقام الأقليات في المحافظات الثلاث معرفة الحجم السكاني الحقيقي لهم واستحقاقهم الشرعي وفق القاسم الانتخابي أو حتى بدونه، ليتمكن بعد ذلك من فهم واستيعاب البعد الأساسي للفكرة.

وبنظرة سريعة الى القوائم والكيانات المتنافسة في هذه الانتخابات نلاحظ تغيير اللوحة التنافسية عن سابقاتها لبرلمان الإقليم.. ففي الوقت الذي كانت تشهد فيه سابقا توافق غالبية القوى والأطراف المتنافسة في قائمة جامعة كبيرة ومؤثرة وواحدة مقابل أخرى تفتقر إلى حظوظ التنافس والفوز والتي دائما ما غمز عليها المراقبون بأنها مصطنعة لتجميل الصورة وإعطاء بعد ديمقراطي للعملية، نرى اليوم طرح أكثر من قائمة تملك حظوظا جيدة للتنافس ومن ثم جني المقاعد في برلمان يعاني أصلا من شد وجذب بين أطرافه المتفقة على الثوابت والمختلفة على المتغيرات.. وبما أن الفوز بأكبر نسبة من المقاعد والاحتفاظ أو الإنفراد بالقرار السياسي هي من طموحات القوائم المتنافسة، فأنه من غير المستبعد لا بل من المؤكد سعي تلك القوائم لتحقيق أكبر نسبة ممكنة من الأصوات داخل البرلمان حتى وإن تطلب ذلك الالتفاف على القانون أو تبني أشكال غير نظامية لتحقيق ذلك.

يجانب الواقع والحقيقة من يقول أن استحقاق الأقليات لنسبتها من مقاعد برلمان الإقليم هي ما تم إقراره، ويغالط نفسه من يقر أن نسبة مواطني إقليم كردستان من التركمان تتيح لهم التمتع بخمسة مقاعد، وكذا الحال مع الكلدان الآشوريين السريان وحتى مع الأرمن.. إذاً لماذا هذا البذخ والكرم في تخصيص عدد غير واقعي ومبالغ للأقليات في برلمان تشهد مقاعده تصارعا حامي الوطيس بين المتنافسين عليه؟!.. وإذا ما سلمنا مسبقا أن ممثلي الحزبين الكرديين الرئيسيين في برلمان الإقليم هم الأكثرية في وقت سن قانون الانتخابات الحالي وأن أصواتهم هي التي ترجح كفة أي قانون يراد سنه في البرلمان، فأننا يجب أن نسلم أيضا أن أول ما يجب أن يخدمه القانون هو مصالح وتوجهات الكتلتين الكبيرتين قبل غيرها.. ومن هنا فأننا سنتأكد من أن تخصيص هذا العدد غير الواقعي للأقليات جاء برغبة الكتلتين الرئيسيتين في البرلمان ولضرورة اللعبة الانتخابية، وبالتالي فإن الأمر لا بد فيه رؤية جديدة لرسم خارطة نيابية ترتكز على أسس حديثة في فن تمرير القوانين والتوجهات في البرلمان الكردستاني، وهي الرؤية التي تبتعد عن الالتزام والولاء الحزبي وتقترب أكثر من الاتفاق العددي منوع الانتماءات والألوان.. أما من يقول بغير ذلك أو يعزي السبب إلى حسن النية والتقبل العالي من قبل الأطراف صاحبة القرار لحقوق الأقليات فحسب، فأنه يلصق بنفسه صفة السذاجة والأمية السياسية.. حيث أن العديد من المؤشرات على صعيدي التشريع والممارسة تثبت عكس ذلك، ولن يكون رفض برلمان كردستان لكوتة الأقليات لمجالس محافظات الإقليم آخرها، 'طبعا أقرت بعد إعتراض رئيس الإقليم عليها".. وعندما تستمتع الأقليات بقرار تعتقد أنه جاء في صالحها حتى وإن خرج بترتيب كيفي وليس مستندا الى دعائم قانونية وإستحقاقية، عليها أن تتوقع مستقبلا صدور غيره وبنفس الأسلوب لكن بالضد من مصالحها.

كمطلع ومتابع للأحداث ومجريات الأمور في إقليم كردستان أكاد أجزم بأن هذه المرة أيضا ستستحوذ الأحزاب القديمة والكبيرة على نسبة كبيرة من المقاعد وستسيطر على القرار التشريعي في البرلمان حتى وان لم تشكل الأغلبية المطلقة، لأن باقي المتنافسين هم بدرجة من الاختلاف وتباعد الرؤى بما لا يتيح لهم الالتقاء تحت قبة البرلمان وتشكيل الأغلبية المطلقة.. كما أن الأولى تملك من مقومات النجاح والفوز ما لا يملكه الباقون، ولها ماكنة انتخابية جبارة لإدارة الحملة قياسا بالآخرين، وهي لا تتردد في الترويج والدعاية وكسب الجماهير وإن بدرجات متفاوتة بين محافظة وأخرى.. وفي الوقت الذي تصارع فيه هذه الأحزاب قوائم شرسة ومنافسين عنيدين ليس على مقاعد البرلمان فحسب بل حتى على رئاسة الإقليم، فأن لها الحق والمقبولية في عدم ادخار أي جهد من شأنه تحقيق الانتصار والفوز بأعلى نسبة في الانتخابات.. فمن الطبيعي إذن وفي ظل التجارب السابقة أن تتسابق لضم نواب الأقليات ومن ثم أصواتهم لجانبها، خاصة وأن ذلك لا يتطلب الجهد الذي ستقوم به للفوز بالمقاعد العامة، فمقاعد الكوتة يمكن أن تتحقق بأقل من ذلك الجهد بكثير.. وما يدفعنا للإقتناع بنجاحها هو من جهة "الحالة المتشتتة التي تعاني منها الأقليات في المنطقة وطبيعة العلاقة الودية والإنحيازية لأغلب عناوينها مع الأحزاب الكبيرة منذ فترة ليست بالقليلة، حتى وصل الأمر للدعاية وتقديم الدعم المادي والمعنوي لقوائم معينة من الأقليات دون سواها من قبل الأحزاب الكبيرة داخل أوساط الأقليات وأحيانا حتى في الوسط الكردي".. ومن جهة ثانية تقوقع القوائم الكردستانية الأخرى في إطار الاختلاف على الشأن الداخلي الكردي وعدم تطورها للاهتمام بشؤون الأقليات الموجودة في الإقليم". ناهيك عن الصبغة القومية الكردية المنغلقة على نفسها أو الإسلامية اليمينية أو حتى اليسارية البالية التي تصطبغ بها القوائم الأخرى، وهو ما لا يتيح لها المجال للتقرب إلى الأقليات والتفاعل معها والإلتقاء على العناصر المشتركة بينها.

إنطلاقا من ذلك فأن ما يجري هنا هو تنافس القوائم العامة فيما بينها على مئة مقعد وتنافس أكبرها وأقواها ضد قوائم الكوتة الحيادية وذات التوجه والعمل الإستقلالي على الأحد عشر مقعدا المتبقية، وبالعودة إلى متطلبات العملية الدعائية والتعبوية للفوز بمقاعد البرلمان فأن الكفة ترجح نجاح الأقوى والأكبر على الأضعف والأصغر.. وإذا ما إفترضنا جدلا أن قائمة الحزبين المتحالفين ستحصد أقل من ٥٠% من المقاعد المئة بقليل، فأنها لن تحتاج سوى إلى نصف عدد المقاعد الأحد عشر لتأييدها والتحالف معها لتجاوز نسبة الـ ٥٠% من الأصوات في البرلمان.. وبما أن أكثر من نصف قوائم الأقليات المتنافسة على مقاعد الكوتة قد أعلنت مسبقا تأييدها المطلق لقائمة الحزبين الرئيسيين فأن موضوع تحالفها بعد الفوز في الانتخابات يكاد يكون أمرا مفروغا منه.. وأقرب وأنصع مثال على ذلك هو التأييد المتسرع لعضو مجلس محافظة نينوى الفائز بمقعد الكوتة للكلدان السريان الآشوريين في انتخابات مجالس المحافظات العراقية لقائمة الحزبين الكردستانيين وإنضمامه لها في مقاطعة مجلس المحافظة على خلفية توزيع المناصب الإدارية للحكومة المحلية والتي اعترضت عليها قائمة الحزبين والتي ليس لمرشح الكوتة فيها لا ناقة ولا جمل ولم يكن منتظرا منه الدخول في صراع القوائم هذا والذي سرعان ما تحول إلى صراع عرقي.

عليه نخلص إلى أن مقاعد الأقليات الأحد عشر لم تخصص لدواعي خيرية بقدر ما هي لضرورة ملحة يتطلبها الواقع الحالي للإستحواذ على القرار التشريعي في البرلمان خاصة وأن المرحلة القادمة يتوقع لها أن تشهد تناقضات قوية على المستويين الداخلي والخارجي لسياسة إقليم كردستان العراق.. لذا على الأقليات أن تنتبه للأمر وتحتاط له منذ الآن وتحرص على إيصال ممثليها الموثوق بحياديتهم وولائهم للبرلمان، لأنها وإن كانت الرقم الأسهل لكنها ستكون الأهم في انتخابات برلمان إقليم كردستان العراق القادمة.